



الأحد ١٦ ذو القعدة ١٤٤٧ هـ - 3 مايو 2026 م

## أخبار النافذة

[عمال مصر خارج الحماية.. أجور متآكلة وتوظيف على الورق دون تأمينات وبطالة تتزايد و60% من السوق بلا أمان خفض مديونية التبرول من 6.1 مليار دولار إلى 721 مليوناً يفتح سؤال الثمن.. كيف سددت مصر للشركاء الأجنبي؟ 589 انتهاكاً خلال 3 أشهر داخل مراكز الاحتجاز موازنة تحت ضغط الديون: 55 ترليون جنيه سن فخ الاقتراض وضغوط الضرائب تغريدة محمد بن راشد عن خيانة الأمانة والأمانة تفتح باب التأويلات حول صراع القرار في الإمارات.. ونشطاء: بقصد محمد بن زايد الحساب الختامي للهيئات العامة الاقتصادية بفضح فساد الحكومة.. خسائر تتراكم ورقابة تتحول إلى توصيات بلا أثر "مجزرة سفاجا" تفضح فوضى إدارة الذهب والثروة المعدنية بحمال البحر الأحمر الحج غير النظامي في مصر.. وفيات 2024 وفوضى 2025 بعمقان أزمة القلق على الأرواح قبل موسم 2026](#)

□

Submit

Submit

- الرئيسية
- الأخبار
  - اخبار مصر
  - اخبار عالمية
  - اخبار عربية
  - اخبار فلسطين
  - اخبار المحافظات
  - منوعات
  - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحرريات
- التكنولوجيا
- المزيد
  - دعوة
  - التنمية البشرية
  - الأسرة
  - مديا

الرئيسية « الأخبار » اخبار مصر

# عمال مصر خارج الحماية.. أجور متآكلة وتوظيف على الورق دون تأمينات وبطالة تتزايد و60% من السوق بلا أمان





الأحد 3 مايو 2026 06:20 م

كشفت بيانات سوق العمل في مصر خلال 2026 أن نحو 34.154 مليون فرد دخلوا قوة العمل خلال 2025، بينما تسيطر العمالة غير المنتظمة على نسبة واسعة من المشهد، وتترك الحكومة ملايين العاملين خارج الحماية التأمينية الكاملة، فتظهر النتيجة في أجور ضعيفة ووظائف هشة وفجوة واضحة بين أرقام البطالة وحقيقة الدخل.

حذرت مؤشرات الأجور والتأمين من أن الأزمة تمس حياة العمال مباشرة، لأن الحد الأدنى في القطاع الخاص استقر عند 7000 جنيه منذ مارس، بينما ينتظر العاملون في الجهاز الإداري رفع الحد الأدنى إلى 8000 جنيه في يوليو، في وقت تواصل الأسعار اقتطاع الجزء الأكبر من دخول الأسر العاملة.

## عمالة واسعة بلا حماية وتأمين لا يصل إلى الأغلبية

في البداية، تكشف أوضاع العمالة في 2026 أن الحكومة تتعامل مع سوق العمل باعتباره رقما في بيانات رسمية لا باعتباره شبكة معيشة لملايين الأسر، إذ يبلغ حجم قوة العمل أكثر من 34 مليون فرد، بينما تشير تقديرات متداولة إلى أن العمالة غير المنتظمة تمثل قرابة 60% من الإجمالي العام.

وبسبب هذا الاتساع، تتراجع قيمة أي خطاب حكومي عن الحماية الاجتماعية عندما تبقى المظلة التأمينية فاصرة عن شمول الكتلة الأكبر من المشتغلين، لأن العامل الذي يعمل بلا تأمين صحي واجتماعي يتحمل وحده تكلفة المرض والإصابة والبطالة، بينما تكتفي الدولة بإعلانات موسمية لا تغير وضعه القانوني.

ثم يزيد الخلل عندما يصبح العمل غير الرسمي هو القاعدة في قطاعات كثيفة العمالة، وقد كتب الباحث عمرو عادل عن الاقتصاد غير الرسمي باعتباره نشاطا منخفض الإنتاجية والعائد، وهذا التشخيص يفسر لماذا لا ينتج التوسع في التشغيل دخلا آمنا أو مسارا مهنيا مستقرا لغالبية العاملين.

لذلك لا تكفي منحة استثنائية للعمالة غير المنتظمة بقيمة 1500 جنيه خلال مايو ويونيو ويوليو 2026، لأن المنحة تعالج احتياجا مؤقتا ولا تضع العامل داخل نظام تأمين دائم، كما أن قصرها على المسجلين لدى وزارة العمل يترك شريحة واسعة خارج أي دعم فعلي.

وعلى هذا الأساس، تتحول أوضاع العمالة في 2026 إلى ملف مساهمة للحكومة لا إلى مناسبة خطابية في عيد العمال، لأن العامل يحتاج إلى عقد وتأمين وحد أدنى قابل للتنفيذ، بينما تقدم السلطة قرارات متفرقة لا تضمن دخلا منتظما ولا تحمي العامل عند المرض أو الفصل.

## الحد الأدنى للأجور يتأخر عن الأسعار والفقر يتبع الزيادة

بعد ذلك، تكشف أزمة الأجور أن رفع الحد الأدنى لا يعني تحسن المعيشة ما دام القرار لا يرتبط بسلة أسعار حقيقية، فالقطاع الخاص ظل عند 7000 جنيه منذ مارس، بينما تعلن الحكومة رفع حد الجهاز الإداري إلى 8000 جنيه في يوليو، من دون ضمان رقابة جادة على الشركات والمصانع.

في المقابل، تفرض معدلات الفقر وضغط الأسعار مراجعة مباشرة للحد الأدنى، لأن تقديرات تشير إلى أن الفقر يقترب من 60% من السكان، وهذا الرقم يجعل أي أجر دون مستوى الإنفاق الضروري مجرد رقم إداري، خاصة داخل أسر تعتمد على دخل عامل واحد وتدفع إيجارا وغذاء ومواصلات وتعليما.

كما طالب الباحث الاقتصادي وائل جمال بربط تحديث الحد الأدنى للأجور بمعدلات التضخم، واعتبر هذا الربط آلية معقولة، وهذا الطرح يضع الحكومة أمام معيار واضح، فالأجر لا يحمي العامل إذا زاد مرة واحدة ثم تركته الدولة أمام موجات الغلاء المتتالية.

ومن ناحية التنفيذ، تظهر المشكلة الأوضح داخل القطاع الخاص، لأن الشركات تستطيع الالتفاف على الحد الأدنى عبر بدلات غير ثابتة أو عقود مؤقتة أو ساعات عمل طويلة، بينما لا تملك الجهات الرقابية قدرة معلنة على فحص الرواتب فعلياً داخل المصانع والشركات الصغيرة والمتوسطة.

لذلك يصبح رفع الحد الأدنى إلى 8000 جنيه في القطاع العام خطوة غير كافية، لأن الحكومة تفصل بين موظف عام وعامل خاص يعيش ظروف الأسعار نفسها، كما أنها لا تقدم آلية موحدة تربط الأجر بالتضخم ولا تعاقب أصحاب الأعمال الذين يخفضون الراتب الفعلي بطرق تعاقبية.

### بطالة منخفضة على الورق ووظائف هشة في الواقع

لاحقاً، يبرز تناقض البطالة باعتباره عنواناً مركزياً في أوضاع العمالة في 2026، فقد أعلن جهاز الإحصاء تراجع معدل البطالة السنوي إلى 6.3% في 2025، لكن الرقم لا يشرح نوعية الوظائف ولا يوضح مستوى الأجر ولا يكشف نسبة من يعملون بلا عقد أو تأمين.

وفي هذا السياق، يصبح انخفاض البطالة محدود الدلالة عندما يرتفع عدد العاملين في وظائف مؤقتة أو غير رسمية، لأن العامل الذي يعمل يومين في الأسبوع أو يقبل أجراً دون الحد الأدنى يظهر داخل أرقام التشغيل، لكنه يبقى خارج الأمان الوظيفي وخارج القدرة على التخطيط لحياة مستقرة.

كذلك ربطت النقابية والباحثة العمالية فاطمة رمضان في كتاباتها بين السياسات التي تضعف الأجر والتعسف ضد العمال، وهذا الربط يشرح أزمة سوق العمل الحالية، لأن غياب التنظيم النقابي المستقل يجعل العامل أضعف أمام الإدارة ويجعل الحد الأدنى قراراً ناقص التنفيذ.

وبالتوازي، يضغط القطاع غير الرسمي على المنظومة الضريبية والخدمات العامة، لأن ملايين العاملين لا يدخلون قاعدة التأمين والضرائب المنظمة، بينما تستخدم الحكومة هذا الخلل ذريعة لزيادة الرسوم والضرائب على الشرائح الأسهل تحصيلاً، بدلاً من إصلاح سوق العمل وإلزام أصحاب الأعمال بالتسجيل والتأمين.

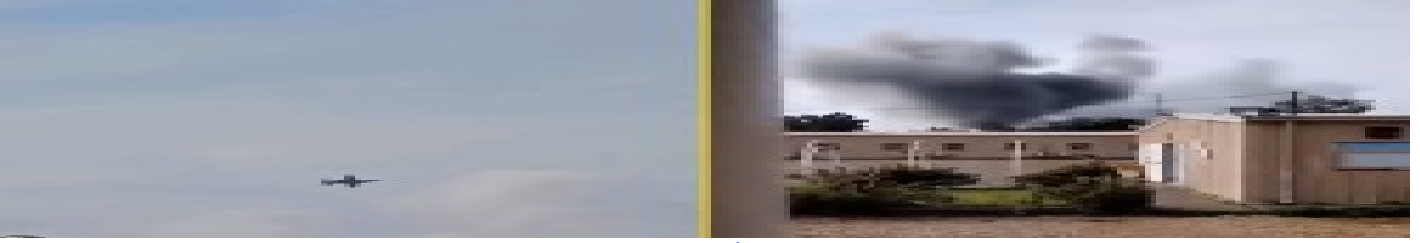
وفي النهاية، لا تحتاج أوضاع العمالة في 2026 إلى بيان جديد عن انخفاض البطالة أو منحة مؤقتة للعمالة غير المنتظمة، بل تحتاج إلى قانون يربط الأجور بالتضخم، وتفتيش عمالي مستقل، وتأمين شامل، وعقوبات معلنة على المخالفين، لأن الحكومة التي تترك العامل بلا حماية تدفع المجتمع كله نحو فقر أوسع وعمل أقل كرامة.

### اخبار المحافظات



[بالصور: إصابة 18 طالبة في حادث أتوبس بطريق الصعيد الحر بالمنيا](#)

الخميس 9 أبريل 2026 11:20 م



الدفاع العراقية: استشهاد 7 من مقاتلينا وإصابة 13 بالأنار بغارات أمريكية الأربعاء 25 مارس 2026 04:00 م

## مقالات متعلقة

نينا لوملا فايحو قيرطلا لامه نمة فشكية ييرطلما ثدا >.. «عجافلا م جح قيلة لا» تاضيوغو دحاوش عني فا اكايص 18

18 صيادًا في نعيش واحد وتعويزات «لا تليق بحجم الفاجعة».. حادث المطرية يكشف ثمن إهمال الطرق وحياة المواطنين  
نينايرصملا دئاوم برضة تاغفتراب درة ق اوسا و «قرفو» ن شححة موكو: علاغلا ناضمر

رمضان الغلاء: حكومة تتحدث عن «وفرة» وأسواق ترد بارتفاعات تضرب موائد المصريين  
ع درلا ن ع قلسا و ايقبط ايصع ل عشير وبيديو نس ماخلا عمجتلا «دنويمك» ي ف ن مأ در في لع لامعأ ل جر اعدتا

اعتداء رجل أعمال على فرد أمن في «كمبوند» بالتجمع الخامس: فيديو يشعل غضبًا طفيفًا وأسئلة عن الردع  
قزغ ي ف قينيطسلفلا طرشلا ب يردت باهمانزلا دكوة رصم || روتينوم تسبلا لديم

ميدل إيست مونيتور || مصر تؤكد التزامها بتدريب الشرطة الفلسطينية في غزة

- [التكنولوجيا](#)
- [دعوة](#)
- [التممة البشرية](#)
- [الأسيرة](#)
- [مديا](#)
- [الأخبار](#)
- [المقالات](#)
- [تقارير](#)
- [الرياضة](#)
- [تراث](#)
- [حقوق وحرية](#)



إشترك

ادخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر © 2026